

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله . ﴿ و بعد ﴾
فعلم الاصول علم جزيل الفائدة، عظيم النفع، ومنزله من العلوم الشرعية
منزلة الاصل من الفرع، والروح من الجسم، وهو مع شدة الحاجة اليه
بعيد المنال، وعرا الطريق، ذلك لصعوبة عبارات المؤلفين فيه مع كثرة
الاختلاف، وزيادة التطويل، ووفرة المناقشات اللفظية. فما كان أحوج
الناس الى كتاب يجمع شتيته، ويضم متفرقه، ويتحاشى المباحث
اللفظية، مع دقة في التحرير، وجودة في العبارة، وسلامة في الاختصار،
ونعم قد أتاح الله لهم ذلك الاستاذ الفاضل العلامة سلطان افندي
محمد المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية (دارالعلوم) فجمع فيه كتاباً
وافياً شافياً، نافعا مفيدا، ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل. وقد
قرأه في تلك المدرسة عدة سنين. يزيد فيه كل سنة ما شاء. مما يجعله
ملائماً للطالبين، مفيداً فيما وضع لاجله

وقد رأى حضرة الشيخ محمد مصطفى الجندى والشيخ احمد
والى من نوابغ المدرسة ان يكون النفع به عاما، والفائدة مشتركة
فأذن لها بطبعه . وقد اعتنى حفظه الله قبل طبعه بهذيبه وتنقيحه،
وتحريره وتوضيحه . وطلب الى ان اعلق عليه من الملاحظات ما يكون
صالحا . من تفسير في المفردات، أو توضيح في العبارات ، أو تسميم
لناقص، أو زيادة مستملحة فكان . واضفت اليه زيادة على ذلك
عدة تمرينات مفيدة . تدريبا للطلاب، وتسهيلا لتثبيت القواعد، فصار
الكتاب الآن من أحسن ما وضع في هذا الفن : ينتفع به المبتدى،
ويرجع اليه المنتهي

وقد طبع طبعا متقنا على ورق جيد ليضرب في الاحكام بسهمين
ويحوز الحسن من الجهتين . ونرجو الله ان ينفع بالاستاذ وبكتابه
وان يوفقنا للنشر ما فيه الفائدة العامة آمين

مصطفى عنانى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله خاتم انبيائه ، وخلاصة
أصفيائه . اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا ، وانت تجعل الحزن سهلا اذا
شئت ، وقتنا يا مفيض الخير الى سلوك سبيل الرشاد ، والهمنا الصواب
في الاقوال والافعال . تفضلت ربنا فأدم وزد ﴿ وبعده ﴾ فيقول
المستمد من آلاء مولاه (سلطان بن محمد بن علي) هذه كلمات
موجزة في علم الاصول يسترشد بها المبتدى ، ويحمدها المنتهى ،
جمعتها لطلبة مدرسة المعلمين الناصرية راجيا ممن له الحول والقوة ان
يجعلها خالصه لوجهه تقديس وتعالى ، ناضجة للمطلع عليها . ذلك ما هدانا
اليه وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

مقدمة

فطر الله الخليفة على من ايا مختلفة وخواص متباينة لكل منها
منفعة في عالم الوجود كما هو مشاهد في خواص العقاقير والنبات
وغيرها من الاجسام البخارية والسائلة . وقد رأينا في الحيوان على

اختلاف أنواعه من الخواص والمزايا ما يبهر اللب ويحار فيه العقل،
وان كثيرا منها ينقاد بطبعه الى رئيس يعمل على ما فيه نفعها فتتمدد
عليه في وسائل الحياة صادعة بأمره كما في النمل والنحل، وان لبعض
الطيور رئيسا يقودها في سيرها ويسهر لحراستها حتى اذا رأى ما يخشى
منه وقوعها في شرك الاصطياد صاح تنبيها الى الطيران والفرار، ولذا
ترى الصائد يَحْتَمِلُ للقبض عليه من غير ان تسمع له الطيور صوتا أو
تحس بأي حركة تتفهم منها التحذير والحث على الفرار

ومعلوم ان الانسان الذي هو ارقى انواع الحيوان خلقت له
الكائنات لينتفع بها فقراه دابها في الاستعمار والانتفاع بخواص
المخلوقات بما منحه الله من الفكر الذي ذلل به الصعاب واستخدم
به طبقات الحيوان التي هي اعظم منه خلقا وأكبر قوة كما استخدم
غيرها من البخار والكهرباء في سهولة طرق الوصول ونقل الاخبار
وانواع العلاج الى غير ذلك من الفوائد العائدة على ابناءه بالسعادة
وتمام الرفاهية . وهو مخلوق على حال مبنية على الفناء والتعويض
لتحلل اجزائه بواسطة الحرارة الغريزية والخارجية والاعتياض عما
فقد بما يتناوله من الاغذية، ومركز في قلبه انه ذو صحة يطرأ عليه
المرض، وانه قادر على الكسب، قابل لان يصير عاجزا عنه، فلذا كان
مجبولا على حب الادخار والاستئثار بالمنافع، ومن ثم وقع التنازع
والتخاصم بين افراده، وهذا يوءدى الى الالامار واغتيال القوي
حقوق الضعيف، ويترتب على ذلك عدم انتظام المجتمع الانساني.

ومن هنا كان أحوج الى الرئيس الوازع اكثر من بقية أنواع الحيوان لما هو معلوم من كثرة مطامعه وتباين اغراضه وعظيم حاجياته وكمالياته كى يكف عادية القوى عن الضعيف ويحول بين الظالم والمظلوم فيصبح كل آمنة على نفسه وعرضه وماله . وكما كانت قوانين ذلك الوازع أمس بالصواب واقرب الى العدل انتظمت حال المجتمع الانسانى ونمت الآمال واتسعت طرق الكسب وامتدت الايدي الى الاعمال لما وقر في النفوس من ان المرء مجزى بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر

ومن تأمل القوانين البشرية وجدها غير وافية بطهارة السرائر والتخلق بالاخلاق الطاهرة كالتواضع وحب النفع للفقير ومساعدة الضعيف واقالة العثرات الى غير ذلك ، من المكارم التي تؤدي الى الائتلاف والتناصر كما انها لا تكف يد الظلم والعدوان الا ظاهرا ولو خلى بين الانسان ومطالبه بحيث يحصل عليها بغير طريق العدل والانصاف آمنة من اطلاع المهيمن على أعماله لاختلسها عاديا على غيره لان سيطرة القانون البشري لا تتناول الا ما عليه الوازع وما يسمى بتوبيخ السريرة ليس مانعا قويا من العدوان على فرض انه غير مقتبس من القوانين الالهية فانه لا يلقى من الشهوات والمطامع الا الزواجر المتيقنة الملائمة لها اللهم الا في نفر من المفطورين على الخبر والبر وقليل ما هم . هذا عدا تأثير العادات والتباس الحق بالباطل والضرار بالنافع في وضع تلك القوانين وتدوينها وكثيرا ما تبين لواضعيها الخطأ بعد العمل بها فاضطروا الى

تغييرها المرة بعد الاخرى ولا يزالون كذلك . وهذا بخلاف الشرائع السماوية فانها مفعمة بأن لله اطلاعا على خفايا السرائر ففي الآية الكريمة من سورة سبأ (عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء) وقال في سورة التوبة (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ثم تردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) وقال في سورة الزلزال (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وفي الاصحاح السادس من انجيل متي (وأما أنت فمتى صنعت صدقة فلا تعرف شمالك ما تفعله يمينك لكي تكون صدقتك في الخفاء فأبوك الذي يرى في الخفاء هو يجازيك علانية) وفيه أيضاً (وأما أنت فمتى صليت فادخل الى مخدعك وأغلق بابك وصل الى أبيك الذي في الخفاء فأبوك الذي يرى في الخفاء يجازيك علانية وحينما تصلون لا تكررُوا الكلام باطلا كلامهم فانهم يظنون انه بكثرة كلامهم يستجاب لهم فلا تشبهوا بهم لأن اباكم يعلم ما تحتاجون اليه قبل ان تسألوه)

رأبنا العقل الذي هو بمنزلة زمام الانسان في سلوكه طريق السعادة قد انزلته الشهوات عن حد الاعتدال فكان له كزمام جواد انحط الى قوائمه فتخبطت فيه يدها وعاقبه عن السير في طريقه القويم فنكب عنه الى سبيل شقاء غايته هاوية ايباق وهلاك . على انه كلما شعر بذلك استحث جواد السير للوصول الى تلك الهاوية الموبقة . والحوادث التاريخية الماضية والقائمة والآتية دلائل ناطقة

بصحة ما قلناه . فإذا لا بد لسعادة الانسان من اتباع سنن آخر هو ذلك السرّ الألهي الذي فطر الانسان على ان يسير في حياته على مقتضاه حتى يصل الى غاية السعادة ونهاية الكمال فان الله لم يخلق هذا النوع عبثاً ولم يتركه سدى يتيه في مجاهل الضلالة بل بين له طرق الخير والشر على لسان رساله الذين فطرحهم على حب الارشاد والهداية الى طريق الرشاد والتحذير عن طريق الغواية والشر كما قال تعالى في سورة طه (أعطى كل شىء خلقه ثم هدى) وقال في سورة البلد (وهديناها للنجدين^١) . أولئك الابرار الذين فطرهم الله على ان ينهضوا يبنى نوعهم الى الرقى في مدارج السعادة الأبدية بما يرشدونهم اليه من سبل الخير في هذه الحياة الموصلة الى السعادة الابدية (الله اعلم حيث يجعل رسالته) فقرأهم يدأبون ليلهم ونهارهم في اقتناعهم باتباع ما يلقونه اليهم حتى يصدعوا بأمرهم ويسلكوا محجتهم ويهتدوا بهديهم واذا اقتضت الحكمة انقياد بعض الحيوان الى رئيس في التصرف النافع فبالاحري ان ينقاد الى رئيسه هذا النوع الكثير المطامع المتشعب الافكار الذي استخلفه الله في الارض لعمارته والقيام بالاسرار الالهية الجالبة له السعادة والفلاح وقد أرشدنا تاريخ أولئك الرؤساء صلوات الله عليهم على اختلاف بقاعهم وتباعد أزمانهم الى امتيازهم عن عاصرتهم من قومهم في سعة المدارك ونفاذ الفكر ونقاء السيرة والسريرة وأنهم لا يشغلهم عن دعوتهم هذه زهرة الحياة الدنيا وزخرفها

ولا ما تميل اليه الطباع البشرية من الجاه والمال لما ملأ قلوبهم من حب
 ارشاد نبي نوعهم الى طريق السداد لا يبنون عنه بديلا وآي القرآن
 الكريم والكتب السماوية مشحونة بذلك قال تعالى في سورة الكهف
 (فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا)
 هذه سجيتهم التي فطروا عليها تبدو في حركاتهم وسكناتهم وأقوالهم
 وكافة اطوارهم

اذا اجال انباحت النظر في جميع ماجاءوا به من تهذيب النفوس
 ومكارم الاخلاق وتدير المنزل وأنواع العقوبات والمعاملات وجدها
 راجمة الى خمسة أشياء وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال
 كما ذكره ابن خلدون في باب (ان الظلم مؤذن بخراب العمران)
 فروح التشريع واحدة في جميع شرائع الانبياء والغرض منها المحافظة على
 هذه الاشياء الخمسة . والاختلاف انما هو في طرق الوصول اليها . وذلك
 يختلف باختلاف احوال الامم والازمان قال الله تعالى في سورة
 الكهف (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس
 نزلا) وقال تعالى في سورة التغابن (آمنوا بالله ورسوله والنور الذي
 انزلنا) وفي سورة البقرة (آمن الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون
 كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله لا نفرق بين أحد من رسله)
 وقال في سورة الأَسراء (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق
 ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لولايه سلطانا) وفي سورة الفرقان (وعباد
 الرحمن الذين يمشون على الارض هونا واذا خاطبهم الجاهلون قالوا

سلاما والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما والذين يقولون ربنا اصرف
عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقرا ومقاما
والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما والذين
لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق
ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما (وقال في سورة الاسراء
(ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا) وقال في سورة
الفرقان أيضا

(والذين لا يشهدون الزور واذامروا باللغو مروا كراما) الى غير
ذلك من آي القرآن الكريم التي لا يسع المقام ايرادها وقال في
الاصحاح الخامس من الانجيل متى (لا تظنوا اني جئت لأنقض
الناموس او الانبياء ما جئت لأنقض بل لاكمل) وقال في هذا
الاصحاح أيضا (قد سمعتم انه قيل للقديس لا تقتل ومن قتل يكون
مستوجب الحكم وأما أنا فأقول لكم ان كل من يفض على اخيه
باطلا يكون مستوجب الحكم) وفيه أيضا (وقد سمعتم انه قيل
للقديس لا تزن وأما أنا فأقول ان كل من نظر لامرأة اخيه يشتمها قد
زنى بها في قلبه) وفي الاصحاح الخامس عشر من الانجيل المذكور
(من القلب تخرج افكار شريرة : قتل ، زنى ، فسق ، سرقة ،
شهادة زور)

ومن تصفح الشرائع السماوية وما اشتملت عليه من الحض على
الايان والعبادة والحث على الاخلاق الفاضلة وحسن المعاملة والمواظ

والعبر وأنواع الثواب والعقاب بعين التدقيق والامعان يجدها كلها
 راجعة الى الايمان والمحافظه على النفس والعقل والعرض والمال والنسل
 فلا داعي الى اطالة البحث في هذا ويراود كثير من آي الكتب السماوية
 اذا تقرر هذا علمنا ان الشارع حث على اتقياد نبي الانسان
 للشرائع كي ينالوا السعادة الابدية ويعيشوا عيشة طيبة آمنين مطمئنين
 على انفسهم وعقولهم واولادهم وما كسبت أيديهم لا تتطرف اليها
 ايدي العدوان والامتهان . ومعلوم ان طرق ذلك تختلف باختلاف
 الامم زمانا ومكانا واطوارا واخلاقا . ومن ثم جاءت الانبياء متعاقبة
 كل له شريعة يبين فيها الطرق المؤدية للوصول الى ما ذكرناه من
 مقاصد الشرائع . وهذا امر جاء لكل الامم في سالف الازمان غير
 ان منهم من أعلمنا الله به وقصه علينا عظة واعتبارا نظرا لعلمنا ببعض
 أحواله ووصول شئ من انبيائه اليها وفي ذكرها لنا مواعظ وفوائد
 يقتضيها التشريع كما قال الله تعالى في سورة هود (وكلا نقص عليك
 من انباء الرسل ما نثبت به فؤادك) . ومنهم من لم تصل اليها انبائه
 لتباعد الازمنة وتنائي الامكنة وبعده الشقة مع عدم الحاجة التشريعية
 الى ذكر تلك الانبياء التي ليس لنا بها سابقة علم وذلك كالرسل الذين
 أرسلوا في غير البقاع الآسية فان رحمة الله بعباده ومنحهم الهداية الموصلة
 الى سعادتي الدنيا والآخرة ليست قاصرة على قوم دون قوم وخاصة ببقعة
 دوزاخى قال الله تعالى في سورة غافر في شأن الرسل عليهم السلام
 « منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك » فظهر من

كل هذا ان الله تعالى ارسل الرسل للانسان وانزل عليهم الشرائع دلائل
مبينة ما يتعلق بكل فعل من أفعاله كما قال تعالى « لئلا يكون للناس على
الله حجة بعد الرسل »

ولما كانت الافعال غير محصورة ومنها ما لم يقع حين التشريع
بل يقع في الازمان التي بعده ولا يحيط النص ببيان أحكام كل فعل
من الافعال الانسانية توه بقياس بعضها على بعض في الحكم بدليل
قوله تعالى « فاعتبروا يا اولى الابصار » اذ الاعتبار رد الشئ الى
نظيره في الحكم

فقد تبين من هذا ان افعال المكلفين موضوعات قضايا
محمولاتها تلك الاحكام المنوطة بها على سبيل التفصيل (١) والعلم بها
من تلك الأدلة يسعى فقها

وقد نظر العلماء في الادلة المذكورة والاحكام على سبيل التفصيل
فوجدوا ان الاولى راجعة الى الكتاب والسنة والاجماع والقياس، والثانية
راجعة الى الوجوب والسلب والحرمة والكراهة والاباحة . ونظروا
في كيفية الاستدلال بالادلة المذكورة بوجه عام على تلك الاحكام
من غير تعرض للجزئيات الا على سبيل التمثيل كقولهم : الامر يقتضى
الوجوب ان لم يعارضه دليل آخر ، والنهي يقتضى التحريم كذلك .
فانه يندرج في الاول حكم الصلاة والزكاة في قوله تعالى « أقيموا

(١) بمعنى ان لكل فعل حكما كالصلاة فان حكمها الفرضية
وكذلك الصيام والحج والقتل والسرقه فان حكم كل منهما التحريم وهكذا

الصلاة وآتوا الزكاة» ويندرج في الثاني حكم القتل والزنا في قوله تعالى «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق» وقوله تعالى (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا) فحصلت قواعد كلية متعلقة بكيفية الاستدلال بها على تلك الاحكام المذكورة وما يتوقف عليه ذلك الاستدلال وسموا تلك القواعد بأصول الفقه لا ابتناء مسائله المستنبطة من أدلتها التفصيلية عليه مباشرة.

﴿ تعريف علم الاصول ﴾

بان مما تقدم ان علم الاصول هو قواعد كلية يتوصل بها الى استنباط الفقه من ادلته التفصيلية (١) نحو: الامر للوجوب ، والنهي للتحريم وحكم الخاص يتناول المخصوص قطعا ، والعام يوجب الحكم فيما يتناوله قطعا

وكيفية التوصل ان تجعل تلك القضايا الكلية المدونة في علم الاصول كبرى بالشكل الاول وصغراء موجبة سهولة الحصول مأخذها الدليل التفصيلي فنقول: الصلاة مأمور بها في قوله له تعالى وأقيموا الصلاة ، وكل مأمور به واجب ينتج: الصلاة واجبة ، والخمر منهي عنها في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام

(١) او ما يتوقف عليه ذلك الموصل كعدم نسخ الدليل وعدم معارضته بدليل آخر ارجح منه وكالشروط المشتركة في قطعة كل من العام وغيره الي غير ذلك مما سيجيء مفصلا في محاه

رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ، وكل منهي عنه محرم ، فينتج : الحظر محرمة . والطواف بالبيت المأمور به في قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) خاص ، وكل خاص يوجب الحكم فيما يتناوله قطعا وهو الطواف لا غير ، ينتج : الطواف بالبيت المأمور به يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً وهو الطواف دون الطهارة مثلاً . والداخل في البيت المحرم الثابت له الأمن في قوله تعالى (ومن دخله كان آمناً) عام ، وكل عام يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً وهو الداخل مطلقاً ولو كان جانياً فلا يقتل من لاذ (١) به (٢) ، والنتيجة هي المطلوب المقهى كما ان ما ذكر من الآيات وهو قوله تعالى « وأقيموا الصلاة . . . الخ » هو الدليل التفصيلي

(١) بل يمنع عنه الاكل والشرب حتي يخرج منه ويقتل — وقال الامام الشافعي يقتل وان تعلق بأستار الكعبة . وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان العام قطعي او ظني . فمن قال بالاول لم يفسره بالقياس ولا برواية الآحاد ، ومن قال بالثاني فسره بحديث الآحاد وهو قوله عليه السلام (ان هذا البيت لا يعيد عاصيا ولا فارا بدم) وقاس القتل على الجناية في الاعضاء

(٢) ويمكن جعل هذا التمثيل على صورة قياس استثنائي بأن يقال كلما كانت الصلاة مأموراً بها كانت واجبة لكنها مأمور بها في قوله تعالى « وأقيموا الصلاة » فينتج انها واجبة الخ

﴿ موضوع وغايته وأقسامه ﴾

موضوعه الأدلة الشرعية من حيث اثباتها للأحكام، والأحكام من حيث استنباطها منها

وغاية معرفة أحكام الله تعالى لتتال بها السعادة
ووضعه الإمام الشافعي رضي الله عنه . ورسالته فيه مشهورة، وهي
أول كتاب الف في هذا الفن

﴿ باب الابطال ﴾

الحكم عند الأصوليين هو خطاب الله تعالى (أي كلامه النفسى
الازل) (١) المتعلق بأفعال العباد (٢) اقتضاء أو تخييراً (ويطبق
عند الفقهاء على ما ثبت بالخطاب كالوجوب والندب)

والاقتضاء، أما أن يكون اقتضاء للفعل أو الترك على سبيل الجزم
الأول الواجب والثاني المحرم . أو غير الجزم الأول المندوب والثاني
المكروه . والتخيير الاباحة . وهذا ما يسمى بخطاب التكليف

(١) فالحكم عند الأصوليين قديم وحصول أثره في الخارج كل
المرأة بالعتد وحرمتها بالطلاق حادث

(٢) عدل عما هو مشهور بمجمل كلمة العباد مكان كلمة المكلفين
لما يرد على المشهور من أحكام الصبي في الصوم والصلاة وجواز
تصرفه فيها يعود عليه بالمنفعة كقبوله الهبة وأبرائه من الدين

﴿ تَجْبِيه ﴾

لا تكليف الا بما يطاق وهو كل ممكن في ذاته للانسان اختيار
في وجوده او عدمه وان كان قد يكون واجبا بالغير نظراً لتعلق علم
الله بمحصله طبقاً لما سيكون او محالاً بالغير ايضاً نظراً لتعلق علم الله
به كذلك . اما ما لا يطاق - وهو قسيان : الاول الممكن المستحيل عادة
كمشى الزمن و ابصار الاعمى و طيران الانسان في الهواء بدون آلة
تساعد على ذلك ، والثاني المستحيل عقلاً كاجتماع النقبضين وارتفاعهما
فلا تكليف به بدليل قوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها . وقيل يجوز
التكليف بالأخيرين وان لم يقع ذلك وفائدته الابتلاء والاختبار
بإظهار المكلف الامتثال او عدمه

ولما كان كل من الغافل والملجأ والمكروه ليس مكلفاً على قول بعض
الاصوليين ، ومكلفاً على قول بعض آخر رأينا ان نبين ذلك فنقول

﴿ الغافل ﴾

الغافل الذي لا شعوره كالنائم والساهي غير مكلف لأن من
شروط التكليف العلم الذي من فروعه امتثال أوامر المكلف ونواهيه
فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط اذ حصول الشيء بدون شرط
محال في جميع الاوقات

﴿ الملجأ ﴾

الملجأ الذي يدري ولكن لا يمكنه الفعل ولا الترك كالملقى من شاهق على رجل ليقته . هو بهذا المعنى غير مكلف لأن الامتثال والابتلاء اللذين هما فائدتا التكليف لا يتصوران ممن حالته هذه فإنه فاقد القدرة والاختيار معا فهو بمنزلة الجماد

﴿ المكروه ﴾

الأكراه قسمان: ما جىء وغير ما جىء . فالملجىء ما يفوت النفس أو العضو لو لم يمثل المكروه أمر من أكرهه وغير الملجىء ما ليس كذلك كأن يهدد المكروه المكروه بالحبس أو الضرب والمكروه مكلف في هاتين الحالتين بدليل أن المكروه عليه ممكن في ذاته وإن الفاعل قد يفعله وقد لا يفعله ، وبدليل أن فعله قد يكون واجبا كما إذا أكره على شرب الخمر وهدد بالقتل فإنه يجب عليه الشرب اختيارا لأخف الضررين عنده وصيانة لنفسه من الضياع ويأثم إن لم يشرب ، وقد يكون حراما كما إذا أكره على قتل مسلم ظلما فإنه يأثم لو قتله وإن كان لا يقتص منه

والضابط في الأكراه أنه إما أن يكون على قول وأما أن يكون على فعل . فالأول أن كان من قبيل الأخبار لا يتحقق مقتضاه في نظر الشارع ، وإن كان انشاء فإن كان مما لا يبطله الهزل كالطلاق والعق يتحقق مقتضاه . وإن كان غير ذلك كالبيع والإجارة فإنه لا

يصح لاشتراط الرضا فيه وبطلانه بالهزل
والثاني ان امكن جعل المكره فيه بمنزلة الآلة أوخذ به المكره
كالا كراه على القتل وعلى اتلاف مال الغير بدون حق فيقتص من
المكره دون المكره في الحالة الاولى ويضمن في الثانية

﴿ صحت خطاب الوضع ﴾

(٢) وهو خطاب الله تعالى المتعلق بكون الشيء سبباً أو شرطاً
أو مانعاً — فالسبب ما يتعلق به الحكم ويستند اليه كدخول الوقت
لوجوب الصلاة والسكر لا لحد واتلاف الصبي مال الغير لوجوب الضمان
في ماله وأداء الولى عنه فانه يقال وجبت الصلاة لدخول وقتها وكذا
فيما بعده

والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته كالطهارة بالنسبة للصلاة لان مجرد الوضوء
ليس كافياً في تحقق الصلاة ولا في عدمها وكذلك تعريف الركن
كالركوع والسجود بالنسبة للصلاة والايجاب والقبول بالنسبة للعقود

(١) أى الجعل

(٢) خطاب الوضع مستغنى عنه بخطاب التكليف لان وجوب
الصلاة مثلاً الذي هو معلوم من خطاب التكليف يقتضى صلاة حصل
سبب ايجابها (وهو دلوك الشمس مثلاً) وارتفع المانع منه كالحيض
واستوفت شرائطها كالطهارة بأنواعها ولكن لما تغيرا مفهوم ما ذكر خطاب
الوضع لمجرد الايضاح

الا انه داخل في الماهية بخلاف الشرط فانه خارج عنها
 والمانع هر الوصف المضاف اليه نقيض الحكم الذي منعه كأبوة
 القاتل المقتيل بالنسبة للقصاص وكالحيض بالنسبة للصلاة فانه يقال
 لم يقتل القاتل لكونه أباً لمن قتله ولم تجب عليها الصلاة لكونها حائضاً
 أما الصحة (وهي موافقة الفعل ذى الوجهين وقوعاً للشرع^٣) والفساد
 (وهو مخالفة الفعل المذكور له) فعقليان وليسا من خطاب الوضع

﴿ مبحث الأدلة ﴾

الأدليل عند الأصوليين ما يتوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب
 خبري سواء كان لفظاً أو غير لفظ مفرداً أو مركباً ولذا عد منه
 الخاص والعام
 والأدلة راجعة كما أسلفنا الى أربعة أشياء منها الكتاب - وهو
 اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المنقول عنه تواتراً المتعبد
 بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه المرسوم في المصاحف
 ومباحثة الخاصة به هي ان المشهور منه « وهو ما تواتر في زمان
 الصحابة والتابعين دون زمن النبي صلى الله عليه وسلم » يعارض

(٣) كل شيء شرعي له أركان وشروط فاذا حصل من المكلف
 مستوفياً تلك الاشياء المعلومه في الخطابين (خطاب التكليف وخطاب
 الوضع) علم أنه وقع صحيحاً بطريق العقل وان وقع غير مستوف لها
 علم عقلاً انه فاسد فله جهتا وقوع